اللفظ مع ان المبتدأ مؤنث لانه لم يقصد التانيث مع استواء التذكير والتانيث
والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام
نقلا عن الكشاف في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به معنى المشتق
يجوز مطابقته للمراد الثنوي وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها
اي المصطلحات واللفظ في اللغة الرمي يقال كلمته التمرة ولفظته النواة
اي رمتها ثم نقل في العرف منه قبل نقله الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما هو موضوعا او مهملا مفردا او مركبا فالملفوظ به
الحقيقي كزيد واضرب والحكمي كالمعنوي في زيد ضرب واضرب والمراد بكونه
حكميا انه يقع مسندا اليه ومولفا او معطوفا عليه وغير ذلك من احكام المحققي
وانه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض اعتبر وجوده صونا للقاعدة ثم ان كل
فعل ذكره لابد له من فاعل لفظي كما اعتبر واما معدولية عمر وعلمية الصامة
وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكلمات
الله تعالى لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل
ما عبدنا الا حق عبادتك وكلمات الجن مثل قبر حرب بمكان قفر وليس قربه
حرب قبر حرب وذكر في عجائب المخلوقات من الجن نوع يقال الهاتف صاح واحد منهم عاجرب
ابن امية فمات فقال ذلك والحق وقف ايضا لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال
الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاحتراز بالجنس كما بالفصل اذا كان بينهما عموم
من وجه كما هنا لانه اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قد
يكون لفظا وقد لا يكون والام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف
للماهية وبالماهية الموضوعي صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع لوضع
المطلق ليتبين شيء معنى ادراك الاول فهم الثاني للعام به والوضع اللفظي
نوعان هو تعيين لفظ مصمت بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة
اما ادائية كصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية كهيئة المركبات كلامية كزيد
قائم او قام زيد او غير كلامية كغلام زيد لمن والمتبادر عند الاطلاق هو شخصي
وهل المراد هنا والاستقراء ذكر اللفظ يدل على المراد سواء كان ذلك المراد موضوعا
له او متعلقا فموضوع كوضع وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والحرفا فانه غير الوضع

غلطا

غلطا كما ليشوم الحرفي من المشوم ومقتضيات الطبع كاخ وبخ الحرف لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع
واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف في حاشية المطول انه لو وضع فيه لكان نوعيه نحو
يقال ان المجاز موضوع بمعنى انه كل لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلق لكن هذا
الاستعمال لا وضع ولو قيل تسميه وضعا فهو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع
يخص الحقيقة والاستعمال فيه يعمها والمجاز والغلط **والمعنى** هو في الاصل مصدر
صيغي بمعنى القصد ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المقصود الى ما يقصد بشيء او اسم
زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا اقرب
الوجوه معنى لكن لا نظير لتخفيفه لما كان اللفظ والمعنى ما خوذين في الوضع وذكر
معا ما مبني على تجريد عنهما كما هو راي الجارمي قال الخبيصي الفاضل عبد الغفور
وام التجريد شايع في امثاله وتصريح بما علم التزاما على ما قاله الفاضل المحشي
وفائدة تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة و
فائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة
لان يركب منها كلمات والفاظ لا لافادة معنى والتي تستعمل الى ان توصيفا لافراد
مع زيد مجرور صفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير الموضوع الراجع
الى اللفظ بتقدير مبتدا او منصوبا بالاغماض عن رسم الخط فحينئذ صفة للفظ
في المعنى ويمكن ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان محضة الا انه مجرور
وذا يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه و
اللفظ المفرد ما لا يدل جزء على جزء معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتي على
معنوية المعنى وافراده لتقدم العلة على المعلول لزم ان يكون معنويته وافراده
بهذا الوضع تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل
بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤول اليه لان زمان الوضع
ومعنوية المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لاحتيج
اليه وليس كما ان زمان القتل والمقتولية واحد حتى من قتل قتيلا فله سلبه لان القتل يقع على القتيل بذلك القتل لا على الحي وهو حي وهذا الاخراج
المركبات كلامية وغيرها فيخرج مثل الرجل وقائم ونصري مما يدل جزؤه
على جزء معناه ويخرج باعلام بسيط واحد كشذة اسم ناقة مثل عبد الله علما لانه مركبا

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)